



ورقة تحليل سياسات حول الخيارات الفلسطينية التفاوضية المتعلقة بالقدس القدس بين التفاوض الممكن والتسوية المستحيلة

د. وليد سالم

معهد جامعة القدس للدراسات والأبحاث، ومدير تحرير
مجلة المقدسية الصادرة عن جامعة القدس.

ملخص

تهدف هذه الورقة أولاً إلى دراسة الخيارات الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية التي أنتهجت سابقاً للتفاوض حول القدس، واقتراح خياراتٍ مستقبلية بشأنها في ضوء تجربة التفاوض الماضية منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي. ثانياً، تُقدم الورقة عرضاً مكثفاً لما وصل إليه واقع القدس اليوم في ضوء ما ترتب عن حصيلة التفاوض وآثاره على الأرض والمواطنين / ات المقدسين / ات، وثالثاً، تُقدم الورقة مقترحات بدائل وخيارات متعددة تفاوضية وغير تفاوضية، وتقوم بعملية تقييم مكثفة لهذه الخيارات، وتنتهي بتوصيات لصناع القرار في الشأن المقدسي محلياً وفلسطينياً وعربياً ودولياً.

القسم الأول: السياسات الفلسطينية التفاوضية السابقة بشأن القدس

لم تنشأ السياسات الفلسطينية التفاوضية بشأن القدس والقضية الفلسطينية عامةً من حالة فراغ، بل ارتبطت منذ البداية بالمشاورات الدولية والعربية والإسرائيلية المحيطة، وبتاريخ

الصراع العربي - الإسرائيلي، والفلسطيني - الإسرائيلي ومحاولات تسويتها، وكان هناك دور مؤثر ومهم لاتفاقات كامب المصرية - الإسرائيلية في أواخر سبعينيات القرن الماضي. في إطار هذه المؤثرات التي تعززت بعد حرب أكتوبر عام 1973، وما تبعها من اتفاقات فك اشتباك على الجبهتين المصرية والسورية مع «إسرائيل»، انتقلت منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها كياناً معنوياً للشعب الفلسطيني بعد حرب أكتوبر عام 1973 من موقف تحرير كل فلسطين بالكفاح المسلح كأسلوب وحيد، إلى رؤية جديدة تطرح التحرير على مراحل، باستعمال «كافة أشكال الكفاح وعلى رأسها الكفاح المسلح»، مما فتح الباب للجمع بين الكفاح المسلح وبين أساليب أخرى مثل: العمل التفاوضي من أجل إقامة «سلطة الشعب الفلسطيني المستقل على أي جزء يتم تحريره»، (www.paljourneys.org) ككيانٍ مادي يُشكل نقطة ارتكاز جغرافية للمنظمة بوصفها كياناً معنوياً نحو الدولة المستقلة باعتبارها حلاً مرحلياً، كما جاء في برنامج النقاط العشر الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عشر لعام 1974، ومن هنا بدأت مسيرة ما يُطلق عليه اسم «التسوية السياسية للنزاع»، وترافق هذا التطور في حينه مع اعتراف القمة العربية التي عُقدت في الرباط عام 1974 بمنظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وذلك تمهيداً لقيام المنظمة بالتعامل مع شؤون فلسطين وفق منظور «القرار الفلسطيني المستقل»، وبدأت آنذاك مسيرة «مؤتمر جنيف» للوصول إلى اتفاقيات سلام بين الدول العربية و«إسرائيل» بإشرافٍ مشتركٍ من قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، إذ لم تدع منظمة التحرير الفلسطينية للمؤتمر، فقد دارت في الكواليس محاولات لدعوتها، وسعت هي أيضاً لذلك، مما أدى لانشقاق منظمة التحرير إلى «جبهة الرفض» و«جبهة القبول» بعد خروج الأولى منها (الشعبي، 1979).

أسس الاتجاه العربي - الفلسطيني للتفاوض مع «إسرائيل» في سبعينيات القرن الماضي لطرح قضية القدس كموضوع للتفاوض، وتم ذلك بدايةً من خلال خطاب الرئيس المصري أنور السادات في الكنيست الإسرائيلي عام 1977، الذي ركز فيه على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي



من الأراضي العربية المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية (قريع، 2011، ص. 27). وفي 28 كانون ثاني 1980 قدمت مصر إلى «إسرائيل» تصورها «للحكم الذاتي الفلسطيني الكامل» الذي يشمل الضفة وغزة والقدس الشرقية. أيّ كل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وذلك كما ورد في بند/ 2.أ/ من «نطاق عمل الحكومة الذاتية الفلسطينية» (بانوراما، 1994، ص. 85). وقد رفضت «إسرائيل» الطرح المصري، وجاء ملحق الحكم الذاتي لـ«معاهدة كامب ديفيد» المصرية - الإسرائيلية ليتحدث عن تأجيل موضوع القدس للمرحلة الثانية من المفاوضات، والتي أُطلق عليها إسم «مفاوضات الحل الدائم» (قريع، 2011، ص. 28)، و(بانوراما، 1994، ص. 61 - 62). على هذه الخلفية نشأت فكرة حل القضية الفلسطينية على مرحلتين: الأولى هي فترة حكم ذاتي مدتها خمسة سنوات، والثانية هي التوصل إلى «حلٍ دائم»، كما تمت تسميته حيث تبدأ المفاوضات بشأنه في بداية السنة الثالثة من الحكم الذاتي. بمعنى آخر بدأ التوجه الفلسطيني إلى التسوية بطرح حلٍ مرحلي أقرته النقاط العشر للمجلس الوطني الثاني عشر عام 1974 يقضي بإقامة سلطة وطنية مستقلة، تُشكل قاعدة ارتكازٍ للحل النهائي الذي كان لا زال مطروحاً حتى حينه، على أنه يتمثل في دولة علمانية ديمقراطية تشمل كل أراضي فلسطين من النهر إلى البحر. ولكن هذا الطرح ما لبث أن تحول إلى مرحلتين، يُصبح الحل المرحلي مع إنجاز التفاوض حولهما حلاً نهائياً يفضي إلى قيام دولة فلسطين على حدود متفق عليها من الأراضي المحتلة عام 1967، ووفق قرار مجلس الأمن / 242 /، وتعيش جنباً إلى جنب بسلام وأمن مع دولة «إسرائيل». كما طُرحت في «كامب ديفيد» المصرية - الإسرائيلية فكرة «غزة أولاً» (غالي، 1997، ص. 62، و144) كحلٍ مرحليّ، وعند عدم اتفاق الجانبين المصري والإسرائيلي على موضوع القدس، تم في النهاية كحلٍ وسط كتابة رسالتين منفصلتين موجهتان للرئيس الأمريكي آنذاك جيمي كارتر من كلٍ من الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن، يُوضح كلٍ منهما وجهة نظر بلاده بشأن القدس، وكتب الرئيس كارتر بالمقابل رسالة باسم الحكومة الأمريكية، تُؤكد عدم الاعتراف الأمريكي بأيّ إجراءٍ أحادي الجانب يُؤثر على وضع القدس (غالي، 1997، ص. 154).

طبعت فترة مفاوضات «كامب ديفيد» المصرية - الإسرائيلية واتفاقياتها وطرق التفاوض خلالها وما رافقها من ممارسات عدوانية إسرائيلية لفرض الحقائق على الأرض خلال المفاوضات (مثل: سماح «إسرائيل» بحق اليهود شراء أراضي في الضفة عام 1979، وإعلان القدس عاصمة موحدة لـ «إسرائيل» في نهاية تموز 1980، وإعلانها ضم الجولان عام 1981، وضررها للمفاعل النووي العراقي في ذات العام، واجتياحها للبنان عام 1982). طبعت هذه المفاوضات كافة مراحل المفاوضات والاتفاقات العربية والفلسطينية - الإسرائيلية اللاحقة.

كما يتبين من سياق المفاوضات التي يجري عرض فحواها بشكلٍ مُوجز في هذه الورقة، إن حكومات حزب العمل الإسرائيلي، قد فهمت من الصيغة الإنجليزية للقرار 242 أنه يحق لـ «إسرائيل» الاحتفاظ بالقدس الشرقية أو بأجزاءٍ منها، وغور الأردن والكتل الاستيطانية الاستعمارية في الضفة والقدس الشرقية أو أجزاءٍ كبرى منها (حكومة اسحق رابين، ثم شمعون بيرس 1992 - 1996، ثم حكومة إيهود باراك 1999 - 2002) بينما فهم الليكود من ذلك (حكومة اسحق شامير 1986 - 1992، وحكومة نتنياهو 1996 - 1999، ثم كل حكومات الليكود من 2009 - 2021) أن «إسرائيل» طبقت قرار 242 عبر انسحابها من سيناء التي تمثل 91 بالمئة من الأراضي العربية المحتلة عام 1967، وهو ما يعني أنها ليست ملزمة بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 التي تعتبرها على العكس على أنها أراضي «يهودا والسامرة» الإسرائيلية (نتنياهو، 1995، ص. 173).

على غرار «كامب ديفيد» 1978، جاءت رسالة الدعوة الأمريكية الروسية إلى «مؤتمر مدريد» عام 1991، لتشمل محادثات سلام بين «إسرائيل» ولبنان والأردن، تتم في مرحلة واحدة، أما بشأن فلسطين فقد نصت رسالة الدعوة على إنجاز التسوية على مرحلتين، هذا ناهيك على أنها نصت على وفد أردني - فلسطيني مشترك يقطن الفلسطينيون الأعضاء فيه في الضفة وغزة، ولا ينضوي في عضويته أي من فلسطينيي القدس أو الخارج (النص في الموقع الإلكتروني لمجلة الدراسات الفلسطينية). تلت «مؤتمر مدريد» مفاوضات في



واشنطن طرح فيها الوفد الفلسطيني «مشروع PISGA» (المشروع الفلسطيني للحكومة الذاتية الفلسطينية المؤقتة : 14 كانون ثاني 1992) (بانوراما، 1994، ص. 88 - 94)، والذي قدمه الوفد الفلسطيني من الداخل برئاسة حيدر عبد الشافي وإشراف فيصل الحسيني كرئيس للجنة التوجيهية على تلك المفاوضات مع «إسرائيل» والتي بدأت جولاتها بعد «مؤتمر مدريد للسلام» الذي عُقد في نهاية تشرين أول من عام 1991. وكان إشراف فيصل الحسيني على المفاوضات يتم بدون مشاركته مباشرةً فيها كونه مقدسياً، وذلك بسبب التحفظ الإسرائيلي من قبل حكومة اسحق شامير الليكودية آنذاك، وهو التحفظ الذي انتهى بعد تحول الحكومة الإسرائيلية من حزب الليكود إلى حزب العمل عام 1992 حيث قبل حزب العمل بأن يُشارك فيصل الحسيني مباشرةً في المفاوضات، ولكن لا لكونه مقدسياً، بل لكونه يملك عنواناً آخر في الضفة لبيته القائم في عين سينيا الواقعة في محافظة رام الله. هذا وقد حاول الوفد الفلسطيني لمحادثات واشنطن ربط المرحلتين الانتقالية والنهائية معاً، من خلال السعي لتكريس حقائق فلسطينية على الأرض خلال المرحلة الانتقالية، وذلك على شاكلة طرح أن يتم شمول القدس ضمن ولاية مجلس الحكومة الذاتية سابق الذكر خلال المرحلة الانتقالية، وأن يتم تجميد الاستيطان خلال نفس المرحلة حتى لا يتم الاجحاف بنتائج المرحلة النهائية. ولكن هذه المحاولات اصطدمت بصدد إسرائيلي لها، مما منع التوصل إلى صيغة مشتركة لجدول أعمال متفق عليه للمفاوضات التي عُقدت منها عشرة جولات، تمت كلها في «الكوريدور»، حيث رفض الوفد الفلسطيني الدخول من الكوريدور إلى القاعة إلا بعد الاتفاق على جدول الأعمال، وهو ما لم يتم حتى آخر جولة عُقدت من تلك المفاوضات بسبب الرفض الإسرائيلي (منصور، 1993، والصفحة الإلكترونية لسري نسبية عضو اللجنة التوجيهية لمفاوضات واشنطن).

رأت منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تُتابع الوفد الفلسطيني لمفاوضات واشنطن، أن المحادثات «تسير نحو طريق مسدود» (قريع، 2006، ص. 49)، لذا استجابت لفكرة

فتح قناة تفاوضٍ سرية مع «إسرائيل»، وهي ما أصبحت تُعرف لاحقاً بـ«قناة أوسلو». اختلفت هذه القناة عن قناة مفاوضات واشنطن بأن الوفد الفلسطيني إليها قد قبل بالفصل الذي بدأ منذ رسالة الدعوة إلى «مؤتمر مدريد» عام 1991 بين مفاوضات المرحلة الانتقالية ومفاوضات المرحلة النهائية، وقبل أن قرار 242 لا ينطبق على المرحلة الانتقالية (عباس 2011، ص. 108 - 110)، ففي هذه القناة أُجّلت قضايا القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود إلى المرحلة النهائية من المفاوضات (عباس، 2011، ص. 127). بناءً على ذلك لم يتم طرح تجميد الاستيطان في المرحلة الانتقالية، كما لم يتم طرح أن تشمل القدس ضمن ولاية السلطة الفلسطينية التي نص اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) لعام 1993، واكتفيّ بأمور جزئية كتعهد شمعون بيرس وزير خارجية «إسرائيل» آنذاك ليوهان هولست وزير الخارجية النرويجي عبر رسالة رسمية بالحفاظ على المؤسسات الفلسطينية في القدس (مجلة الدراسات الفلسطينية، 1993)، ويقول المفاوض الإسرائيلي في «أوسلو» أوري سبير: «أن هذه الرسالة كانت رسالة سرية، كما أن الجانب الإسرائيلي قد وقعها على أساس أنها تعني إبقاء المؤسسات غير المرتبطة بمنظمة التحرير الفلسطينية فقط مفتوحة في القدس» (سبير، 1998، ص. 97). وكذلك التعهد الإسرائيلي بالسماح لفلسطينيي القدس بالمشاركة في الانتخابات الفلسطينية كما جاء في الملحق الأول لاتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) لعام 1993 (بانوراما، 1994، ص. 104)، والذي تُركت تفاصيل الاتفاق عليه إلى «اتفاقية المرحلة الانتقالية» التي وقعت في 28 أيلول 1995 بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في طابا المصرية، حيث تضمنت تلك الاتفاقية ملحقاً خاصاً عن الانتخابات، تم فيه تفصيل طريقة إجرائها في القدس في مادته السادسة، والتي شملت حق إجراء الحملات الانتخابية في القدس، وذلك بعد الحصول على التراخيص اللازمة من «إسرائيل»، والرقابة الدولية على الانتخابات، واقتراع عددٍ من فلسطينيي القدس من خلال خمسة مراكز بريد تقع داخل القدس هي: مراكز شارع صلاح الدين، وباب الخليل، وشعفاط، وبيت حنينا، وجبل الزيتون (مركز القدس للإعلام والاتصال. 1996، ص. 139 - 142). ولاحقاً تمت إضافة مركز بريد صور باهر كمركزٍ سادس،



وفي عام 1996 صوّت 5327 مقدسي في مراكز البريد، ارتفع إلى 6300 في الانتخابات التشريعية عام 2006، مع إضافة مركز بريد صور باهر. وصوّت بقية المقدسين في مراكز اقتراع فلسطينية ضمن محافظة القدس، ولكن تقع خارج الحدود البلدية الإسرائيلية للمدينة (الصفحة الإلكترونية للجنة الانتخابات المركزية).

وفي تقييم لما ورد في «اتفاق أوسلو» حول القدس، اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية ذلك إنجازاً، إذ أن تلك كانت أول مرة تقبل فيها «إسرائيل» إدراج موضوع القدس على مائدة المفاوضات، وذلك بعد أن رفضت ذلك في «اتفاقيات كامب ديفيد» مع مصر عام 1978، كما رفضت إدراجها في مفاوضات «مؤتمر جنيف»، كما أن «إسرائيل» كانت قد أعلنت سريان القانون الإسرائيلي على القدس عام 1967، ثم اعتبرتها بقرار من الكنيست عام 1980 على أنها العاصمة الموحدة لدولة «إسرائيل». بناءً على ذلك رأت المنظمة في موافقة «إسرائيل» على إدراج القدس في المفاوضات على أنه تراجعٌ رسمي إسرائيلي عن قرار ضمها إلى «إسرائيل»، وحول ذلك كتب محمود عباس:

«معروف أن القدس قد ضُمت بقرار من الكنيست إلى أرض «إسرائيل»، إلا أن مجرد وضعها على جدول أعمال المرحلة النهائية، فهذا يعني من وجهة النظر الإسرائيلية أنها مسألة مُختلفٌ عليها، وأن قرار الضم إنتهى» (عباس، 2011، ص. 338).

استهلكت المفاوضات السرية التي أوصلت إلى اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) زهاء تسعة أشهر، وهو وقت لا يتجاوز كثيراً شهور مفاوضات واشنطن التي تلت «مؤتمر مدريد»، والتي لم تتوصل إلى اتفاق بسبب الفارق السابق ذكره بين المسارين، وهو الفارق الذي ترتب عنه افتراقهما عند لحظة معينة، ففي أوائل آب من عام 1993 قدم فيصل الحسيني رئيس اللجنة التوجيهية لمفاوضات واشنطن، وصائب عريقات نائب رئيس الوفد المفاوض، وحنان عشاوي الناطقة الرسمية باسم الوفد استقالاتهم من الوفد للقيادة الفلسطينية، وذلك بعد أن وصل إلى علمهم معلومات عن ورقة «إعلان مبادئ» قدمتها منظمة التحرير الفلسطينية إلى وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي آنذاك تتضمن

تنازلات عديدة منها ما هو بشأن القدس (لوس أنجلوس تايمز، 1993). ما لبث الثلاثة أن عادوا عن استقالاتهم بعد زيارتهم لتونس حينها، حيث أعلمتهم القيادة بالتوصل إلى «اتفاق أوسلو» مع «إسرائيل» وقاموا بمباركته (عباس، 2011، ص. 315).

كان مفاوضو مسار واشنطن يُصرون على دمج القدس ضمن المرحلة الانتقالية للحكومة الذاتية الفلسطينية، وذلك لخلق وقائع على الأرض يركز عليها الوفد الفلسطيني في مفاوضات الحل النهائي مع «إسرائيل». يُشابه ذلك إصرار مصر على استرجاع طابا في سيناء والتي أرادت «إسرائيل» ضمها وهي لا تتجاوز 1090 متر مربع، ولكن مصر أصرت على رفض ذلك ودامت المفاوضات حولها لمدة ثمانية سنوات، انتهت بالتحكيم الدولي الذي حكم بإعادتها للسيادة المصرية في أيلول من عام 1989 (الجزيرة، 2021). في المقابل لا يُعرف على وجه التحديد إذا ما كانت هذه التجربة التفاوضية المصرية مع «إسرائيل» بشأن طابا ستؤدي إلى نفس النتائج بشأن القدس، ولكن يُمكن القول ببعض من اليقين أن عمليات الأسرلة والتهويد الجارية على قدمٍ وساقٍ في القدس الشرقية والتي تكثفت خلال فترة ما بعد توقيع «اتفاق أوسلو» قد تشير إلى أنه كان من واجب المفاوض الفلسطيني في أوسلو أن لا يستعجل التوصل إلى اتفاق قبل استكمال المناقشة والاتفاق على ترتيبات انتقالية في القدس تُعزز عدم الإجحاف بنتائج المفاوضات النهائية بشأنها. وفي الواقع فقد تم في مفاوضات أوسلو بحث نقاطٍ لم يتم إدراجها في الاتفاق لاحقاً، وكان من الأفضل إدراجها فيه، لكي تُعزز الوضع الفلسطيني في القدس، ومن هذه القضايا، طرح مسألة تصويت المقدسيين في الانتخابات في المسجد الأقصى وكنيسة القيامة (عباس، 2011، ص. 229)، وذلك بدلاً من تصويت غالبيتهم خارج المدينة كما تم في الاتفاق. وطُرحت في المفاوضات أيضاً فكرة مشاركة مُرحليّ عام 1967 (النازحين) من القدس وكل الضفة والقطاع في الانتخابات (عباس، 2011، ص. 229). وقد كانت تلك خطوة تصون حق العودة للنازحين بأسرهم لو تم الإصرار عليها وتضمينها في الاتفاق. ويُشير أحمد قريع (أبو علاء) إلى وقائع أخرى تمت محاولة تحقيقها في المحادثات متعددة



الأطراف التي تلت «مؤتمر مدريد» حول قضايا مصادر المياه، والبيئة، وضبط التسلح والأمن الإقليمي، والتنمية الاقتصادية الإقليمية، واللاجئين. حيث قام الوفد الفلسطيني والوفود العربية في تلك المفاوضات بطرح تشكيل مجموعة عمل خاصة بالقدس في تلك المحادثات (قريع، 2008، ص. 16 و ص. 147)، وربما كان من الممكن أن يكون لهكذا مجموعة لو سُكلت دوراً رافداً للمفاوضات الثنائية في فرض وقائع على أرض القدس تتمتع الإجحاف بنتائج المفاوضات النهائية بشأنها. وتم في المحادثات متعددة الأطراف دمج مقدسيين في مجموعاتها كعبد الرحمن أبو عرفة الذي شارك في مجموعة العمل الخاصة بمصادر المياه، ومهدي عبد الهادي الذي شارك في مجموعة ضبط التسلح والأمن الإقليمي، وغيرهما (قريع، 2008، ص. 173 - 175).

حسب «اتفاق أوسلو» كان يُفترض أن تبدأ المفاوضات حول ما أُسمي بـ«الوضع الدائم» بعد مرور ثلاث سنوات على المرحلة الانتقالية، أي في عام 1997، وأن تنتهي هذه المفاوضات في أيار من عام 1999 أي بعد خمسة سنوات من الحكم الذاتي الانتقالي. ولكن هذه المفاوضات لم تتم إلا بعد مرور أكثر من سنة على انتهاء المرحلة الانتقالية، وكان ذلك عبر مفاوضات «كامب ديفيد» في تموز من عام 2000 بين الرئيس ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك برعاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، وتلاها مفاوضات مكتملة في طابا المصرية في كانون ثاني من عام 2001، ثم جاءت المفاوضات الثانية حول الوضع الدائم والتي تلت «مؤتمر أنابوليس» عام 2007، حيث تمت في مسارين: الأول، بين الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، والثاني، بين أحمد قريع (أبو علاء) ووزيرة الخارجية الإسرائيلية آنذاك تسيبي ليفني، وأخيراً جاءت المفاوضات الثالثة حول الوضع الدائم من تموز 2013 وحتى نيسان 2014، والتي سُميت باسم «مبادرة كيري» نسبةً لوزير الخارجية الأمريكي جون كيري الذي توسط في تلك المفاوضات، وصولاً إلى انتقال المفاوضات حول القدس لتصبح أمريكية - إسرائيلية بحتة، ابتداءً من كيري ذاته الذي باشر مفاوضات منفردة مع «إسرائيل» بشأن القدس وكل قضايا

الحل النهائي ابتداءً من تشرين ثاني عام 2013 بدون إعلام الجانب الفلسطيني حولها. وبعد جولات المفاوضات الثلاث السابقة من 2000 - 2014، حول «الحل الدائم» والتي انتهت كلها بالفشل، جاء دونالد ترامب الذي باشر مفاوضات منفردة مع «إسرائيل» منذ بداية عهده مطلع عام 2017، أسفرت عن «صفقة القرن»، أو «خطة السلام من أجل الازدهار»، والتي اعترفت بالقدس عاصمة لـ«إسرائيل» ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إليها. بين الجولات الرئيسة المذكورة كان هنالك جولات مفاوضات أخرى مثل: المحادثات التقريبية وما تلاها من المفاوضات المباشرة التي تمت بوساطة المبعوث الأمريكي جورج ميتشل عام 2009 - 2010، والمحادثات وفق المبادرة الأردنية التي تمت في مطلع عام 2012. وبين هذه المبادرات كان هنالك «خطة خارطة الطريق المبنية على الأداء لحل دولتين دائم للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي» لعام 2003، والتي كانت أول خطة تطرح بوضوح إنشاء دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة «إسرائيل» مع نهاية عام 2005. تميزت خطة خارطة الطريق بأنها كانت خطة لمتابعة الطرفين لتنفيذ التزامات محددة تُطلب منهما في المرحلة الأولى والثانية من الخطة، وذلك من قبل اللجنة الرباعية الدولية التي أطلقتها الخطة، والتي ضمت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة. هذا إلى جانب طرحها للتفاوض المباشر حول وضع القدس وقضايا الحل الدائم في مرحلتها الثالثة التي كان يجب أن تتم في عامي 2004 و 2005 (خطة خارطة الطريق، 2003). وفيما يلي يتم استعراض موجز بشأن المحطات التفاوضية التي ناقشت موضوع القدس باستفاضة، أي مفاوضات «كامب ديفيد - طابا» (2000 - 2001)، «مفاوضات أنابوليس» (2007 - 2009)، والمفاوضات التي رعاها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري (2013 - 2014).

خلال مفاوضات «كامب ديفيد» عام 2000، ماطل الإسرائيليون في طرح موضوع القدس حتى الأسبوع الثاني من مفاوضاتها، و«تحدثوا عن سيادة للأحياء خارج السور، وحكم ذاتي للقري المحيطة، ونظام خاص للأحياء داخل السور» (عباس 2001 / 2011، ص. 22).



وأضافوا على ذلك سيادتهم على ما يُسمى بالحوض المقدس الذي يشمل المسجد الأقصى وجزء من سلوان وراس العامود (قريع، 2011، ص. 36)، كما اعتبروا سيادتهم على الحي اليهودي أمراً مفروغاً منه، وطالبوا فوق ذلك بالسيادة على الحي الأرمني من البلدة القديمة للقدس، ثم طالبوا أيضاً بالسيادة على ما تحت الحرم بادعاء وجود آثار هيكل سليمان هناك، كما طالبوا بحق الصلاة في ساحة الحرم وبناء كنيسٍ صغير فيه. ورفض الجانب الفلسطيني كل ذلك، ووافق فقط على مقررات لجنة البراق البريطانية لعام 1929 التي اعترفت بملكية الأوقاف الإسلامية لحائط البراق، وأعطت اليهود حق الصلاة في المبكى، لكن دون السيادة عليه، كما وافق الجانب الفلسطيني أن تكون العاصمتين الفلسطينية في القدس الشرقية والإسرائيلية في القدس الغربية مفتوحتان على بعضهم (عباس 2001/ 2011، ص. 23 - ص. 24). وكان الإسرائيليون قد طالبوا في مفاوضات عُقدت في استوكهولم عاصمة السويد عشية «مفاوضات كامب ديفيد» بتوسيع القدس، وذلك كي يتسنى إعطاء الجانب الفلسطيني عاصمة في محيطها من جهة، ولكي يتسنى لـ«إسرائيل» أن تضم مستعمرات جفعات زئيف ومعاليه أدوميم وغوش عتصيون إليها، كما طالب الإسرائيليون في مفاوضات استوكهولم بـ«طريقاً يربط القدس والبحر الميت وغور الأردن» (قريع، 2011، ص. 34). وخلال «مفاوضات كامب ديفيد» كان الموقف الأمريكي من قضية القدس أقرب للموقف الإسرائيلي، حيث طرحوا مقترحاً يقضي بعقد اتفاق نهائي فلسطيني - إسرائيلي التي تستمر المفاوضات بشأنها عامين آخرين بعد توقيع الاتفاق، وأن تتواصل السيادة الإسرائيلية على الحرم الشريف على أن تكون هناك حراسة فلسطينية عليه (Custodianship)، وتُنقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس الغربية، ويُقام في البلدة القديمة من القدس مكتب شخصي للرئيس ياسر عرفات، مع السماح بحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لكافة الأديان. (قريع، 2011، ص. 37).

بالمجمل دارت «مفاوضات كامب ديفيد» 2000 فيما يبدو حول تقاسم القدس الشرقية بين الطرفين بحيث تصبح المستعمرات اليهودية التي أُقيمت فيها بعد عام 1967 جزءاً

من «إسرائيل»، وتكون الأحياء الفلسطينية جزءاً من دولة فلسطين بما في ذلك الحي الأرمني الذي تنازلت «إسرائيل» عنه في النهاية مع اشتراط ضمان ترتيبات أمنية دولية لوصول اليهود لحائط المبكى، مع استمرار السيطرة الإسرائيلية، ولكن بدون سيادة على جبل الزيتون وما يُسمى بمدينة داود، وإمكانية ادعاء الفلسطينيين بالسيادة على الحرم الشريف بدون موافقة على ذلك، وجعل الحفريات وأعمال التنقيب مشروطة بالاتفاق بين الطرفين كما ورد في وثيقة ملخص غير رسمي لم يجزِ التوقيع عليه أُسميَ بـ «أسس الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي». وهذا ما تم تلخيصه أيضاً فيما سُمي بمعايير كلينتون (Clinton Parameters). (قريع، 2011، ص. 81 - 85). وقد كان الميل الفلسطيني هو لرفض أسس الاتفاق هذه «إلا أن الاعتبارات المختلفة، بما في ذلك الموافقة الرسمية المشروطة على هذه الأفكار، جعلنا نتجه نحو التعامل معها بروح إيجابية، لعل ذلك يُمكننا من تعديل بعض ما ورد فيها من معايير مجحفة لنا» (قريع، 2011، ص. 82 - 83). لهذا كان الرئيس ياسر عرفات قد أبلغ الرئيس كلينتون خلال آخر اجتماع له معه في البيت الأبيض يوم 2/ 1/ 2001 موافقته على أسس الاتفاق المذكور مع بعض التحفظ، وهو ما رفضه الرئيس كلينتون، إذ دعى لقبولها بدون أي تحفظ (قريع، 2011، ص. 82).

في «مفاوضات طابا» في مطلع عام 2001، والتي جاءت مكتملة لـ «مفاوضات كامب ديفيد»، تم حسب ملخص المبعوث الأوروبي ميغيل موراتينوس لها، طرح مسألة المدينة المفتوحة، وطرح الجانب الفلسطيني أن تكون المدينة المفتوحة شاملة للقدس العربية والقدس الشرقية، فيما أراد الإسرائيليون حصر المدينة المفتوحة بالبلدة القديمة، مضافاً إليها ما سُمي بإسم «الحوض المقدس»، وفهم الجانب الفلسطيني أن الإسرائيليين مستعدين لقبول مناقشة الطلب الفلسطيني المتعلق بالأماكن الفلسطينية في القدس الغربية. مع ذلك «قبل الجانبان من حيث المبدأ اقتراح كلينتون بسيادة فلسطينية على الأحياء العربية في القدس، وسيادة إسرائيلية على الأحياء اليهودية» ما عدا جبل أبو غنيم ورأس العامود والمستعمرات الواقعة في نطاق ما يُسمى بالقدس الكبرى كمعاليه أودميم



وجفعات زئيف التي رفض الجانب الفلسطيني أية سيادة إسرائيلية عليها (قريع، 2011، ص. 38). يُلاحظ هنا أنه تم طرح فكرة المدينة المفتوحة الشاملة للقدس الشرقية والغربية معاً، فيما اقتصر النقاش من ناحية عملية على تقسيم القدس الشرقية بين الطرفين، وفي هذا الإطار أُعيد في طابا أيضاً نقاش قضايا سبق أن نُوقشت في «كامب ديفيد» كالسيادة على البلدة القديمة والحرم الشريف، وعلاقة الحائط الغربي بحائط المبكى، وكلها تقع في القدس الشرقية فقط، وإن لم يتم التوصل إلى تفاهات بشأن هذه القضايا.

عادت القدس إلى المفاوضات بعد «مؤتمر أنابوليس» عام 2007، وخلال هذه المفاوضات طرح الجانب الإسرائيلي نفس مواقفه السابقة حول تقاسم القدس الشرقية بين الجانبين وترتيبات خاصة فيما يسمى بـ «الحوض المقدس». ولكن الجانب الفلسطيني طرح جلاء الاحتلال الكامل عن القدس الشرقية بما في ذلك المستعمرات التي أُقيمت بشكل غير شرعي، والسيادة الفلسطينية الكاملة عليها بما في ذلك الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وإبقاء المدينة مفتوحة مع ضمان حرية العبادة لكافة الأديان (عريقات، 2009، ص. 5، وقريع، 2011، ص. 49). وقد تمخض عن هذا الموقف الفلسطيني الأقوى مما طرح في «كامب ديفيد» حول القدس، اتفاق إسرائيلي - فلسطيني أُبرم في وزارة الخارجية الأمريكية برئاسة الوزيرة كوندليزا رايس يوم الثلاثين من تموز عام 2008، تم من خلاله اعتبار حدود عام 1967 هي قاعدة المفاوضات بما في ذلك القدس الشرقية وغور الأردن والبحر الميت والمناطق الحرام التي تم الاتفاق على تقاسمها مناصفة (عريقات، 2009، ص. 3 - 4). وتوقفت المفاوضات لاحقاً بعد أن شنت حكومة إيهود أولمرت الإسرائيلية حرباً على غزة في كانون أول 2008. هذا وقد وجدت المواقف الفلسطينية الأوضح التي طرحت في مفاوضات ما بعد «مؤتمر أنابوليس» تعبيراً لها في الورقة غير الرسمية للتفاوض حول القدس التي أصدرتها دائرة شؤون المفاوضات عام 2010، حيث أكدت الورقة على الانسحاب الإسرائيلي الشامل من القدس الشرقية والسيادة الفلسطينية الكاملة عليها مع تعديلاتٍ طفيفةٍ في الحدود متبادلةً بالقيمة والمثل، وإبقاء المدينة مفتوحة مع إقامة مجلس

مشترك للتنمية، وجعل القدس «عاصمة لدولتين، وتجمع ما بين ثلاث ديانات سماوية» (عريقات، 2011، ص. 3 من ملحق 1). ومن اللافت في الورقة إشارتها إلى ترتيبات انتقالية تلي إبرام الاتفاقية النهائية في القدس، وهو ما يستوجب التساؤل، حيث ورد في الورقة نصاً: «في أعقاب إبرام التسوية النهائية، والتي ينبغي أن تشمل قضية القدس، يتفق الطرفان كذلك على الترتيبات الانتقالية التي تُحدد شروط تنفيذ الاتفاقية في القدس. ويجب أن تتماشى الأحكام الوظيفية والهيكلية المؤسساتية والجدول الزمني المرتبط بهذه الترتيبات مع تلك الترتيبات الانتقالية العامة التي يتفق عليها الطرفان» (عريقات، 2011، ملحق 1، ص. 3).

المحطة التفاوضية الأخيرة بخصوص القدس كانت مع مبادرة جون كيري وزير الخارجية الأمريكية السابق بين نهاية تموز 2013 ونيسان 2014. في تلك المفاوضات كرر الجانب الفلسطيني مواقفه حول الانسحاب الإسرائيلي الكامل من القدس الشرقية لتصبح عاصمة لدولة فلسطين وتحت السيادة الفلسطينية الشاملة (عريقات 2013، و 2014، ص. 16 و ص. 25 تبعاً). واتفق لاحقاً على التوصل إلى اتفاقية فيما لم يقدم الأميركيون أي أفكار رسمية خطية لهذا الاتفاق (عريقات، 2014، ص. 25). في المقابل كان كيري مُنخرطاً في مفاوضات ثنائية مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، حيث رفض نتنياهو خلالها أي ذكر للقدس كعاصمة لدولة فلسطين، وبالتالي لم يتم التوصل إلى أية انطلاقة بهذا الخصوص (رافيد، 2014، ص. 16). وبعد ذلك بثلاثة أعوام نقل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سفارة الولايات المتحدة إلى «إسرائيل» من تل أبيب إلى القدس، مما توجّ التحول في الموقف الإسرائيلي الراض لأية تسوية في المدينة وهو التحول الذي بدأ عام 2009 بعد تولي بنيامين نتانياهو لرئاسة الحكومة في «إسرائيل» والذي استمر إلى أوائل عام 2021. وتضمنت الوثيقة الأمريكية المعنونة بـ «السلام من أجل الازدهار» والمعروفة باسم «صفقة القرن» بنوداً أخرى بشأن القدس منها: إخراج كفر عقب ومخيم شعفاط من القدس، وإقامة عاصمة فلسطينية فيها تعمل في نطاق السيادة الإسرائيلية



على القدس كلها، بما في ذلك مناطق العاصمة الفلسطينية، كما تضمنت أسماء 13 موقعاً توراتياً في القدس الشرقية، بينت منظمة «عيمق شافيه» الإسرائيلية أنها مواقع مخترعة لا وجود لها (عيمق شافيه، 2020)، وتوافق الخطة على ضم الكتل الاستيطانية الاستعمارية إلى «إسرائيل» مما يعني موافقتها على مشروع «القدس الكبرى» الذي يشمل الكتل الاستيطانية غوش عتصيون وجبعات زئيف ومعاليه أدوميم، وتُبقي الخطة على السيطرة الإسرائيلية على الحرم الشريف، وتسميته بـ: الحرم الشريف / جبل الهيكل وتدعو لمنح حق الصلاة فيه لجميع الأديان. وتُعطي الخطة «إسرائيل» حق تنظيم السياحة بما فيها الحجيج العربي والإسلامي إلى القدس عبر منطقة سياحية تُقام في منطقة «عطروت» يفد إليها السياح العرب والمسلمين عن طريق الأردن وبالتنسيق معه. وأخيراً تطرح الخطة تخيير الفلسطينيين المقدسين بين الحصول على الجنسية الإسرائيلية أو جواز السفر الفلسطيني، أو البقاء على حالهم «كمقيمين دائمين في أرض إسرائيل». (نص الصفقة في صفحة البيت الأبيض الإلكترونية، وتحليل لها في: سالم، 2020). ما عدا ذلك قامت إدارة ترامب بإجراءاتٍ أخرى ذات صلة بالقدس الشرقية، هي: إغلاق القنصلية الأمريكية في القدس الشرقية، ووقف دعم المستشفيات الفلسطينية في المدينة، وتجميد الدعم لوكالة الغوث الدولية، وإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وتحديد الأمريكيين المولودين في القدس على أنهم مولودون في «إسرائيل» (سالم 2021).

المبادرات غير الرسمية للتفاوض حول القدس

أما على صعيد المبادرات غير الرسمية، فتلخص الورقة هنا ما تضمنته وثائق «وثيقة عباس - بيلين»، و«وثيقة نسيبة - أيالون»، و«مبادرة جنيف» التي أطلقها ياسر عبد ربه ويوسي بيلين، و«وطن واحد ودولتين» لميرون رابوبورت وعوني المشني.

فيما يتعلق بـ«وثيقة أبو مازن - بيلين»، فقد أعلنت في 15 تشرين أول من عام 1995، وبعكس ما هو رائج، فإن أبو مازن لم يُوافق في الوثيقة على اعتبار أوديس عاصمة لدولة فلسطين، كما لم يكن هناك اتفاق أدى لتحويل الوثيقة إلى نصٍ معتمدٍ رسمياً (بيلين، 1998،

ص. 13). وتضمنت الوثيقة توسيع حدود القدس لتشمل أبو ديس والعيزرية والرام والزعيم ومعاليه أودوميم وجفعات زئيف وجفعون، مع تسمية المواقع الفلسطينية منها كـ «أقسام إدارية فلسطينية» واليهودية منها كـ «أقسام إدارية إسرائيلية»، على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، والقدس الغربية عاصمة لـ «إسرائيل»، وتكون المدينة مفتوحة مع ضمان حرية العبادة، وينشأ مجلسان بلديان يُظللها مجلس بلدي مشترك (قريع، 2011، ص. 41 - 43). وطرح بيلين خلال مناقشات إعداد الوثيقة أن تكون أبو ديس هي القدس التي تُقام فيها عاصمة لفلسطين، وأن يُقام برلمان فلسطيني فيها، ويُصبح المقدسيون الفلسطينيون مواطنين فلسطينيين، وذلك مع بقاء القدس الشرقية منطقة مختلفاً عليهاً، (بيلين، 1998، ص. 15). وهو ما يختلف عما طرحه قريع أعلاه، بأن الوثيقة أقرت بالسيادة الفلسطينية على القدس الشرقية.

من جهةٍ أخرى فقد نصت «وثيقة سري نسيبة وعامي أيالون» لعام 2002، بشأن القدس على ما يلي:

«القدس ستكون مدينة مفتوحة، وعاصمة لدولتين، الحرية الدينية وحرية الوصول الكاملة إلى الأماكن المقدسة تكون مضمونة للجميع. لا يكون لأيّ طرف سيادة على الأماكن المقدسة. دولة فلسطين تُوصف كوصيّة/ حارسة (Guardian) على الحرم الشريف لصالح المسلمين. و«إسرائيل» تُوصف وصيّة على الجدار الغربي لصالح الشعب اليهودي. يجري الحفاظ على الوضع الراهن في موضوع الأماكن المسيحية المقدسة. لا تجري حفريات داخل الأماكن المقدسة أو في نطاقها» (قريع، 2011، ص. 44، والصفحة الإلكترونية لسري نسيبة).

أما «مبادرة جنيف» لعام 2003 بين يوسي بيلين زعيم حزب ميرتس آنذاك، وياسر عبد ربه وزير الإعلام الفلسطيني في حينه، فهي تتضمن تفصيلاتٍ، تشمل إقامة مجلس ديني مشترك للمدينة، يُشارك به عشرة من كل طرفٍ وممثل لليونسكو، وتواجد قوات متعددة الجنسيات في الحرم الشريف الذي سمته الوثيقة «الحرم الشريف/ جبل الهيكل»، وتخطيط معماري مشترك للقدس الشرقية، يشمل أماكن السكن والطرق المشتركة والأخرى



المنفصلة، وتدابير الأمن وطرق الدخول والخروج من البلدة القديمة من القدس (مبادرة جنيف، 2010، ص. 49 - 81). وقد ورد في ملخص «وثيقة جنيف»:

«يعترف الطرفان بالأهمية العالمية والتاريخية والدينية والروحية والثقافية لمدينة القدس وبقدسية هذه المدينة للديانات اليهودية والمسيحية والإسلامية، ويُقيمان هيئة من ممثلي الديانات السماوية الثلاث، وتعمل كهيئة استشارية لدى الطرفين في مسائل تتعلق بأهمية المدينة دينياً، وتنهض بالحوار بين الأديان» (مبادرة جنيف، 2010، ص. 7)، ثم يُضيف التلخيص أنه ستقام عاصمة فلسطينية في القدس الشرقية، وإسرائيلية في القدس الغربية، ويتم إقامة حدود بين طرفي القدس، مع إيجاد ترتيبات خاصة بالمقابر في شطري المدينة. وبالنسبة للبلدة القديمة تكون كلها تحت السيادة الفلسطينية بما في ذلك الحرم الشريف، ولكن مع استثناء الحي اليهودي وحائط المبكى اللذين سيكونان تحت السيادة الإسرائيلية، وتكون البلدة القديمة مفتوحة لحرية التنقل داخلها بحرية (مبادرة جنيف، 2010، ص: 7). بالإجمال تطرح «وثيقة جنيف» تقسيم المدينة بين الطرفين وإقامة حدود بينهما، وبالتالي فهي ليست مدينة مفتوحة، مع استثناء البلدة القديمة التي تكون مفتوحة للجميع داخلها، ولكن لا يحق لأي شخص الانتقال منها إلى عاصمة الطرف الآخر بدون تأشيرة، ومنح الإسرائيليون أيضاً السيطرة على مقبرة جبل الزيتون (قريع، 2011، ص. 46).

وقد نصت مبادرة «دولتان، وطن واحد» بشأن القدس على أن «القدس ستكون عاصمة لدولتين، وأن المقدسين الفلسطينيين سيصبحون مواطنين فلسطينيين، واليهود سيكونون مواطنين إسرائيليين، وسيكون هنالك حكم بلدي يدار من كليهما. وأن الأماكن المقدسة ستدار من قِبَل ممثلين من جميع الأديان وبمشاركة المجتمع الدولي» (alandforall.org).

تقترح ثلاث من المبادرات غير الرسمية أعلاه أن تكون القدس مدينة مفتوحة، ما عدا «وثيقة جنيف» التي طرحت مدينة مقسمة مع التشارك في البلدة القديمة. كما أن مبادرة «وطن واحد ودولتان» تطرح أن تكون الدولتان ككل مفتوحتان على بعضهما البعض وليس القدس فقط.

القسم الثاني: واقع القدس وأثار السياسات التفاوضية

هدفت السياسات الفلسطينية التفاوضية إلى الوصول إلى حلٍ نهائيٍّ بشأن كافة القضايا، بما فيها القدس مع حلول أيار 1999، وذلك كما نصت عليه الاتفاقيات التفاوضية. من هنا يقوم هذا القسم بعرضٍ موجزٍ للآثار التي ترتبت عن عدم التوصل إلى هذا الحل حتى اليوم، وما خلفته من مشكلات وروافع في الوقت ذاته.

ورد في بند 4 من المادة الخامسة من إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي ما يلي:

«4. يتفق الطرفان على أن لا تُجحف أو تحل اتفاقيات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم» (في بانوراما، 1994، ص. 101).

من الجانب الفلسطيني فهم هذا البند على أنه يعني أن لا يتم فرض وقائع وإرساء حقائق جديدة على الأرض خلال المرحلة الانتقالية تؤدي إلى الإجحاف ضد مطالبات الجانب الفلسطيني خلال مفاوضات «الحل الدائم». ولكن من جهتها، سعت «إسرائيل» لجعل تأجيل بحث موضوع القدس إلى المرحلة النهائية مبرراً لتهويد وأسرلة المدينة خلال المرحلة الانتقالية، إذ أقرت الحكومة الإسرائيلية في يوم 14/10/1993 مشروع ما أُسميَّ بـ «القدس الكبرى»، وذلك قبل أن يجف الخبر عن «اتفاق إعلان المبادئ» الذي وقع يوم 13/9/1993. وتضمن المشروع تطوير الكتل الاستيطانية الاستعمارية الكبرى المحيطة بالقدس معاليه أدوميم وجفعات زئيف وغوش عتصيون، وربطها بالمدينة من خلال طرق سريعة وأنفاق ومرافق اقتصادية. (سالم، 2010، ص. 114). وفي نفس العام تم إعداد المسودة الأولى لمشروع حاضرة القدس الكبرى (Metropolitan Jerusalem)، الذي أقر من الحكومة الإسرائيلية عام 1998 بعد أن أعده بشكله النهائي طاقم مكون من سبعة مدراء عامين من الوزارات الإسرائيلية، ووفق هذا المشروع ستمتد حاضرة «القدس الكبرى» حتى مشارف أريحا والبحر الميت من الشرق، ومداخل الخليل من الجنوب، وسهل شيلو على الطريق إلى نابلس من الشمال، بما يشمل 440 كم مربع (سالم،



2010، ص. 123 - 124). ووفق هذا المخطط سيتم إيجاد ترابط كامل بين مستعمرات تجمع غوش عتصيون من جهة، وتوسيع مستعمرة هار حوما (جبل أبو غنيم) وفروعها، وإنشاء مستعمرة جفعات همتوس قرب بيت صفافا، ومستعمرة جديدة على أراضي الوجة، وحديقة سياحية توراتية في منطقة المخرور في بيت جالا، وسيؤدي ذلك كله إلى تطويق بيت لحم من جميع الجهات بالمستعمرات وخلق أغلبية سكانية يهودية في محيطها (موقع منظمة غير عميم). من جهة الشمال تتضمن المخططات تطويق رام الله من جميع الجهات بمستعمرات متواصلة تشمل ربط مستعمرات آدم وبسجوت وكوخاف يائير من جهة معاً، ثم مع سهل مستعمرة شيلو مروراً بمستعمرتي بيت إيل وعوفرا على الطريق نحو نابلس، وتوسيع جبعات زئيف وجبهون ومحيطها من جهة أخرى، وربطها مع موديعين، مما سيؤدي ذلك بدوره إلى خلق أغلبية يهودية في محيط مدينة رام الله. وأخيراً فيما يتعلق بتطويق أريحا وخلق أغلبية يهودية حوالها، فإن مخططات إنشاء مستعمرة E1، وتوسيع مستعمرة معاليه أدوميم ومستعمراتها الفرعية مثل: ميشور أدوميم بحيث تترايط مع المستعمرات المقامة في الطريق إلى البحر الميت مع تلك المقامة على أراضي الغور، سيؤدي إلى ذلك التطويق وخلق تلك الأغلبية.

يرتبط ما تقدم بواقع أن «إسرائيل» تعمل على ثلاثة «أقداس» مختلفة الحدود في الوقت ذاته وبشكل متوازٍ:

القدس الأولى، هي ما يُطلق عليه «القدس الموحدة» التي تم إعلان سريان قانون الدولة وقضاؤها وإدارتها عليها عام 1967، وإعلانها «عاصمة موحدة لدولة إسرائيل» بقرار من الكنيست عام 1980 (حليبي، 2000، ص. 100 - 104). هذه «القدس الموحدة» التي تشمل من الشرق 72 كم مربع، هي القدس الشرقية المتوسعة 12 مرة على حساب الضفة»، حيث لم تتعدّ القدس الشرقية الـ 6 كم مربع قبل عام 1967، لا زالت حتى اليوم تتمتع بأغلبية فلسطينية تتجاوز 340 ألفاً بأرقام عام 2018، مقارنة بـ 281, 926 يهودي في نفس العام (القواسمي، 2020). ولكن «إسرائيل» تسعى جاهدة لتغيير

هذا الواقع عبر المشاريع لتهويد سلوان بكافة أحيائها، وطرد عائلات الشيخ جراح، والقيام بمشاريع لتغيير المشهد في المدينة ليصبح إسرائيلياً عبر تنفيذ قسري للمخططات الهادفة لاقسام الحرم الشريف، وإعادة إنشاء مملكة داود في المنطقة المسماة بـ «الحوض المقدس»، والتي تشمل البلدة القديمة وسلوان وجزء من رأس العامود (قريع، 2011، ص. 36)، والمقبرة اليهودية في جبل الزيتون، وكذلك عبر اختراع 13 موقع توراتي في المدينة لم يكن لها أي وجود تاريخي تم تضمينها في «صفقة القرن» كما بينت «منظمة عيمق شافيه» اليسارية الإسرائيلية (عيمق شافيه، 2020)، وإعادة تسمية باب العامود باسم (معلومات هدار وهداس) وهما مجنذتان إسرائيليتان قُتلتا هناك في عامي 2016 و 2017، و«مشروع التلفزيون» من جبل الزيتون نحو حائط المبكى، و«مشروع ربط منطقة حائط المبكى بتل أبيب» من خلال خط قطار سريع، و«مشاريع منطقة المركز» (أبوعرفة، 2021)، ومحطة المواصلات الجديدة لكل مناطق حاضرة «القدس الكبرى» التي سيتم إنشاؤها في حي المصراة (سالم، 2010، ص. 124).

القدس الثانية، هي تلك المسماة بـ «القدس الكبرى» التي تشمل ما سُمي بـ «القدس الموحدة» أعلاه مضافاً إليها الكتل الاستيطانية الكبرى سابقة الذكر المحيطة بالقدس، والتي يجري توسيعها على قدمٍ وساق، وفي المقابل يجري التخطيط لإخراج كفر عقب ومخيم شعفاط ومحيطه من القدس عبر الجدار، مما يترتب عنه إخراج حوالي 120 إلى 140 ألف فلسطيني من القدس الشرقية، وبالتالي تعديل الأغلبية السكانية في القدس الشرقية لصالح اليهود (سالم، 2020، ص. 53).

القدس الثالثة، الجاري العمل عليها على قدمٍ وساقٍ أيضاً، هي حاضرة «القدس الكبرى» الجاري توسيعها منذ أقرت الحكومة مشروعها عام 1998، ومؤخراً أُضيف له مشروعٌ آخر اسمه «مشروع 5800» لعام 2050 طرحه أصحاب الأعمال الإسرائيليين (موقع مشروع 5800: www.jerusalem5800.com)، ويشمل



المشروع زيادة السكان المستوطنين اليهود في منطقة حاضرة «القدس الكبرى» إلى خمسة ملايين حتى عام 2050، وأن يصل عدد السياح إليها إلى 12 مليون سنوياً، وذلك عبر إنشاء مشاريع «هاي تيك» وصناعة وتجارة تستقطب الجاليات اليهودية في العالم وتُحول مركز العيش والسكن في «إسرائيل» من منطقة تل أبيب وغوش دان إلى حاضرة «القدس الكبرى»، ويتضمن المشروع إقامة مطار ضخم في منطقة البقيعة قرب أريحا، وتوسيع حدود البلدية لتشمل منطقة حاضرة «القدس الكبرى» بأكملها. (التفكجي 2021، ص. 29 - ص. 31).

يلاحظ أن مشاريع «الأقداس الثلاث» تتضمن استخدام القدس المتوسعة باضطرادٍ كمدخلٍ لضم أراضٍ أوسع فأوسع من الضفة الغربية إلى «إسرائيل»، ولجعل القدس المتوسعة مدخلاً لمنع التواصل الجغرافي بين المحافظات الفلسطينية من الشمال والجنوب والشرق، وقطع تواصل فلسطين مع الأردن، وتطويق رام الله وبيت لحم وأريحا وخلق أغلبية ديمغرافية يهودية حواليتها، أسوةً بمحافظة سلفيت التي تم خلق تلك الأغلبية اليهودية فيها منذ سنوات. وفي ظل وضع كهذا، بات الفرق بين القدس وبين المنطقة /ج/ من الضفة التي تمثل ثلثي مساحتها، لا يتعدى واقع أن المقدسيين يحملون هوية الإقامة الزرقاء، أما في ممارسات الاحتلال الشاملة للترحيل ومصادرة وهدم البيوت واعتداءات المستعمرين وتغيير المشهد والفضاء فالكل سواء.

تلخص السياسات الإسرائيلية الأحادية في القدس بتهويد الأرض والمكان والإقليم والمشهد والفضاء، وأسرلة المؤسسات عبر فرض المؤسسات الإسرائيلية على المدينة وطرده وإغلاق المؤسسات الفلسطينية القائمة فيها، واقتلاع وتهجير المقدسيين عبر هدم البيوت وسحب هويات 14500 مقدسي (تايمز أوف إسرائيل، 2017). وعزل الباقين في المدينة في جيوبٍ، تُحيط بها المستعمرات من جميع الجهات، وإنكار هويتهم الوطنية عبر اعتبارهم «مواطنين أردنيين مقيمين في أرض إسرائيل» (سالم، 2018)، ولاحقاً كمقيمين غير مصنفي الهوية، وتبديد مجتمعاتهم المحلية وتمزيقها، وكبح نشوء اقتصاد متكامل

لهم، ومنع ارتباط هذا الاقتصاد بالاقتصاد الفلسطيني. في إطار ذلك تآكل أيضاً حق المقدسين في التصويت في الانتخابات الفلسطينية، حيث تراجع الحكومة الإسرائيلية عن تربيّات أو سلو لهذه الانتخابات في المدينة، ورفضت إجراء الانتخابات الفلسطينية في المدينة وفق تلك الإجراءات في الأعوام من 2019 وحتى 2021. أي تشهد القدس ثلاثية استيطان استعماري إحلالي، مقترن بممارسات تمييز أبارتهايدية (أي قائمة على الفصل العنصري)، ضد الشعب الأصلي، يدعم هاتين الحالتين نظام احتلال عسكري - أمني يجمي المستوطنين اليهود ويقتل ويقمع الفلسطينيين (غانم، 2018).

مع ذلك لا زال الصراع على القدس مستمراً، حيث لا زالت هناك أولاً غالبية فلسطينية في القدس كما ورد سابقاً، كما أن التوازن السكاني في حدود محافظة القدس الفلسطينية لا زال لصالح الجانب الفلسطيني، حيث كان يعيش في المحافظة حتى نهاية عام 2018 حوالي 497606 فلسطيني، مقابل 313 ألف مستعمر، تزيد إلى 397 ألف مستعمر في حال ضم كتلة غوش عتصيون للتعداد المذكور (القواسمي، 2021). وتضم محافظة القدس بحدودها الفلسطينية 50 موقعاً: 21 منها تقع في / قدس 1 / الخاضعة للسيادة الإسرائيلية المفروضة، و29 تقع في / قدس 2 / الخاضعة للسلطة المدنية الفلسطينية والسلطة الأمنية الإسرائيلية في حال كونها مصنفة كمنطقة / ب / حسب «اتفاق أوسلو 2» لعام 1996، أو الخاضعة للسلطة المدنية والأمنية الإسرائيلية إذا كانت مصنفة كمنطقة حسب نفس الاتفاق.

ثانياً: ليست المخططات الإسرائيلية للأقداس الثلاث حتمية النجاح، فهي تُواجه المشاكل المترتبة عن حاصل الصراع بين المساعي الفلسطينية لفرض سيطرة شعبية من أسفل على المدينة عبر دعم مؤسسات المجتمع المدني والمحلي والمستشفيات وطرح موضوع القدس في كل المحافل العربية والدولية وغير ذلك، وبين تلك المخططات الإسرائيلية الجارية بكثافة والتي تشمل عدا عما تقدم، تفكيك وحدة وتواصل المجتمعات المحلية المقدسية وفلسطينيينها الباقين فيها عبر فصلها عن بعضها البعض بمستوطنات استعمارية، وحتى



تشظية كل مجتمع محلي إلى أجزاء عبر زرع البؤر الاستيطانية داخله (حالة البلدة القديمة وجبل المكبر - الشيخ سعد وبيت صفافا من القدس مثلاً)، وما يترتب عن كل ذلك من مسائل سياسية وقانونية وذات علاقة بالسلم الأهلي ودور الشرطة الإسرائيلية في تعزيز النزاعات المجتمعية ومنع إنفاذ القانون الفلسطيني على القدس كما بين الكاتب في دراسة لمؤسسة آكت عام 2018 (سالم، 2018).

ثالثاً: ليست المخططات الإسرائيلية للقدس حتمية النفاذ أيضاً، وذلك بسبب المشكلة الديمغرافية في «إسرائيل»، سيما تراجع نسبة هجرة يهود العالم إليها، ولعل الحل البديل الذي ابتكرته «إسرائيل» لذلك في السنوات الأخيرة، قد تمثل بطرح مشروع المستوطنين ليوأف غالنت وزير الإسكان الإسرائيلي السابق بنقل 340 ألف يهودي من منطقة غوش دان إلى مستعمرات الضفة لحل مشكلة ضائقة السكن في منطقة غوش دان (www.alquds - city.com 2017). ولكن هذا الحل لن يرفع عدد سكان منطقة حاضرة «القدس الكبرى» إلى ما يُمثل أغلبية يهودية حاسمة على المدى القريب.

ورابعاً: هنالك حالة عدم اليقين المرتبطة بالمشاكل المترتبة عن التكيّف العربي والدولي مع فرض «إسرائيل» لسيطرتها على القدس بما يشمل من جهة رفض تحويل الضم الزاحف (De Facto Annexation) إلى ضم قانوني حسب القانون الإسرائيلي (De Jure Annexation)، ولكن الاكتفاء بالمقابل بالبيانات التي تُدين التوسع الاستيطاني دون فعلٍ لتغييره والاكتفاء بدعوة الطرفين لحل القضية تفاوضياً، بدلاً من إنفاذ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وهو ما تفعله أوروبا، أو التطبيع العربي مع «إسرائيل» والدخول إلى القدس من البوابة الإسرائيلية، أو تقديم الدعم لقضايا إنسانية وإغاثية في القدس بهدف الابتعاد عن الاصطدام بالسيادة الإسرائيلية على المدينة.

خامساً: الموقف الأمريكي باعتباره العامل الأكثر تأثيراً في مسيرة التسوية التفاوضية كونه الراعي الأساسي لها، وكونه من يُساند الموقف الإسرائيلي بشأن عاصمة موحدة لها في القدس وصولاً إلى نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس عام 2017. وكونه

في المقابل، القوة التي أوقفت الدعم لوكالة الغوث الدولية وساندت موقف «إسرائيل» لإخراجها أي الوكالة من القدس خلال فترة حكم الرئيس دونالد ترامب، وأوقفت الدعم الأمريكي لأية مشاريع فلسطينية في المدينة. ولم تتغير هذه الممارسات الأمريكية في عهد إدارة جو بايدن اللاحقة، ما عدا وعدا بإعادة الدعم لوكالة الغوث، وإعادة فتح القنصلية الأمريكية في القدس الشرقية دون تنفيذ حتى ساعة إعداد هذا النص.

عموماً فإن الموقف العربي والدولي لا زال يغض النظر عن الضم الزاحف، ولكنه يقف ضد أي إعلان رسمي للضم بما في ذلك ضم أجزاء جديدة من الضفة إلى القدس رسمياً، ولكن يبقى بعد ذلك قدرة الفلسطينيين على الكفاح وتجنيد شعوب العالم إلى جانبهم هو العامل الحاسم الذي قد يمنع حتمية استكمال تنفيذ المخططات الإسرائيلية في القدس وخارجها. السؤال هو كيف؟ وما هي الخطط والخيارات الفلسطينية التفاوضية وغير التفاوضية بهذا الخصوص؟.

القسم الثالث: البدائل المقترحة والخيارات

يتبين من عرض الخيارات التفاوضية العربية والفلسطينية بشأن القدس منذ زيارة السادات لـ«إسرائيل» عام 1977، أن كل هذه الخيارات قد قُوبلت برفض إسرائيل لأي شمول القدس في ترتيبات المرحلة الانتقالية من أجل منع الإجحاف بنتائج مفاوضات المرحلة النهائية بشأنها. كما أنه حينما تمت مفاوضات المرحلة النهائية بشأن القدس منذ عام 2000 وحتى عام 2014 فقط طرحت «إسرائيل» مطالب تُبقي على سيادتها على المستعمرات التي أقامتها في القدس الشرقية، وتقاسم القدس الشرقية وبلدتها القديمة وحرمة الشرف مع الجانب الفلسطيني، مما جعل من الاستحالة التوصل إلى تسوية بشأن القدس. فقد كان التفاوض بشأنها ممكناً، ولا زال كذلك من وجهة النظر الإسرائيلية، ولكن التسوية بشأنها كانت ولا زالت مستحيلة، طالما عُقدت وفق المعايير والأسس السابقة. يعني ذلك أن المعايير والأسس السابقة بحاجة إلى تغيير قبل أي تفاوض جديد، إذ بدون هذا التغيير لن تكون أي مفاوضات قادمة أكثر من إضاعة للوقت، وإطالة لأمد الوقت المستقطع



الممنوح لـ «إسرائيل» من أجل استكمال تهويد المدينة، فيما تُمارس التفاوض مع الجانب الفلسطيني بوصفه لعبة علاقات عامة تهدف للتغطية عما تُمارسه من تهويد على الأرض، وكأن كل شيء على ما يرام.

إيجاد معادلات جديدة تُغير المعايير والأسس التفاوضية، من المقترح العمل على ثلاثة خيارات فلسطينية تصلح سواء فيما تم التوجه إلى حل دولة واحدة على كامل تراب أرض فلسطين التاريخية أو حل دولتين على أساس اقتسام تلك الأرض. أول، هذه الخيارات هو خيار لفعل الشعب الفلسطيني في كل أرجاء الوطن والمنافي والجلاليات الفلسطينية في العالم. وثانيها، يتعلق بالتوجه للعالم العربي والعالم، والثالث، يتعلق بخيار تفاوضي مبني على أسس جديدة، كما أنه يتم فقط بعد استنفاد العمل على الخيارين الأول والثاني من أجل خلق معايير وأسس جديدة للمفاوضات بشأن القدس.

في الخيار الأول الموجه للشعب الفلسطيني في الوطن والخارج، فإنه في ضوء فشل العملية التفاوضية في التوصل إلى حل سياسي بشأن القدس، ومن أجل التحرر والاستقلال من خلال عملية تفاوضية مبنية على أسس جديدة، أو بدونها فإن البديل هو العمل على تثبيت الوجود الفلسطيني في المدينة وبناء السيادة الشعبية من أسفل فيها في مواجهة السيادة الإسرائيلية الفوقية، وذلك على شكل تعزيز اعتماد المجتمعات المحلية المقدسية على ذاتها، وبناء رأسها البشري والاجتماعي والاقتصادي والوطني والثقافي، وحماية وجودها في المدينة في مواجهة عمليات الاقتلاع والترحيل، وبدعم من كافة أجزاء الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجه.

لقد انطلقت سياسات وبرامج تثبيت الوجود في القدس في سبعينيات القرن الماضي حيث نقلت اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة حينذاك الدعم للقدس وفلسطين من المجال الإغاثي إلى دعم الصمود، وقد فشلت تلك التجربة لأنها ركزت على مشاريع خدمية واستهلاكية ولم تدعم بناء مرافق إنتاجية مستدامة (سالم، 1984). وفي الثمانينيات أطلق الفلسطينيون المقدسيون مبادرات ذاتية لتثبيت الوجود الفلسطيني في المدينة وتنمية

استقلال هذا الوجود عن الاحتلال واعتماده على الذات بدءاً من خطة «هيئة القدس الوطنية» التي طرحها القائد الراحل فيصل الحسيني في 1 / 11 / 1993 (حلبى، 2000)، مروراً بالخطط القطاعية التي بدءها بيت الشرق عام 2003، ثم انتقلت إلى وحدة القدس في مكتب الرئاسة ابتداءً من عام 2009 وحتى اليوم، وخطط التنمية المكانية التي طورها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي، والخطط العقودية للقدس التي طورتها وزارة شؤون القدس الفلسطينية وخطط محافظة القدس، والخطط المبنية على المجتمع المحلي التي يقوم بتطويرها معهد جامعة القدس للدراسات والأبحاث، وأخيراً الخطط المتعلقة بإعادة بناء أمانة القدس وفق أفضل صيغة تمثيلية وديمقراطية كما نصت عليه قرارات دورة المجلس الوطني ودورتا المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية التي انعقدت عام 2018 (سالم، 2021، قيد النشر).

تراوحت خطط تثبيت الوجود بين خيار التنمية القطاعية، وخيار تنمية الفئات كالشباب والنساء، وخيار التنمية المحلية الذي يشملها كما يشمل قطاعاتها وفتاتها. ومن المقترح تحقيق التكامل بين هذه الخيارات من خلال تنمية المجتمعات المحلية، أي التركيز على المقومات التنموية الضرورية لبناء استقلال المجتمعات المحلية المقدسية ومجتمعاتها المدنية وفتاتها سيما الشباب والنساء وتعزيز اعتمادها على ذاتها، مدعومة من أمانة القدس يجري تشكيلها بمشاركتها، وتقوم بالتشبيك والتوأمة مع عواصم ومدن عالمية وعربية أخرى. ومدعومة أيضاً من مختلف مرجعيات القدس القائمة فلسطينياً، والتي تعيد تنظيم وتنسيق أعمالها مع بعضها البعض لتحقيق التكامل المطلوب (سالم 2021، قيد النشر).

بناءً على ما تقدم تُوصي الورقة:

الخيار الأول: العمل على تثبيت الوجود الوطني الفلسطيني في القدس وتعزيز السيادة الشعبية في المدينة من خلال فعل متضافر بين المجتمعات المحلية المقدسية ومؤسساتها مسنود من المرجعيات الفلسطينية للقدس والقيادة الفلسطينية وعموم الشعب الفلسطيني في الوطن والخارج، ومن الجامعة العربية والدول العربية ذات العلاقة



المباشرة بالقدس، سيما الأردن ومصر والمغرب ودول الخليج، ومن منظمة التعاون الإسلامي، وبعض دولها الفاعلة في القدس مثل: تركيا، ودول العالم والأمم المتحدة. وتقوم كل الجاليات الفلسطينية في العالم بالتوحد معاً لإنجازه من خلال كفاحات ذات أوجه ست: سياسية ودبلوماسية، قانونية، اقتصادية وتنموية، كفاحية ميدانية، إعلامية، ومعرفية.

الخيار الثاني، الذي تطرح هذه الورقة إتمامه قبل القيام بأي تفاوض جديد بشأن القدس يتعلق بالتوجه إلى العرب والعالم من أجل إبطال مفعول السياسات الإسرائيلية الممارسة في إطار «الاقداص الثلاثة»، كما تم تفصيله في القسم الثاني، وإبطال السياسات الأمريكية بشأن القدس، سيما السياسات التي أرساها الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب ولم تغيرها إدارة بايدن الحالية والموصوفة أيضاً أعلاه، فاستمرار هذه السياسات لا يُعطي مجالاً سوى لسيادة سياسة الإملاءات على طاولة المفاوضات في حال عقدها، فيما هذه السياسات قائمة. يترتب على ذلك تغيير هذه السياسات قبل الانطلاق نحو أي تفاوضٍ جديد، وذلك من خلال جهدٍ فلسطيني عربي إسلامي منسق ومُوحّد بهذا الاتجاه.

الخيار الثالث، يتعلق بمفاوضات على أُسسٍ تم إرساء بعضها سابقاً، وأخرى جديدة والثبات عليها، وعدم الإسراع في عقد الاتفاقيات سعياً لقطف بعض الثمار الجزئية، حتى لو طالّت المفاوضات عقوداً. ومن هذه الأُسس اعتبار أن القدس الخاضعة للتفاوض هي القدس الشرقية والقدس الغربية كليهما، بما يشمل البحث في حقوق وأملاك اللاجئين الفلسطينيين في القدس الغربية وإعادتها والتعويض عن عقود استخدامها. واعتبار القدس المتفاوض عليها ضمن ملف القدس هو بمساحتها كما كانت عليه عام 1967، أي 6 كم مربع، والباقي يتم التفاوض حوله كضفة غربية، ورفض بقاء أي مستوطنات في القدس الشرقية، مع إعادة حصر الحي اليهودي في البلدة القديمة بـ 7 دونمات كما كان عليه الحال قبل عام 1948 وليس 140 دونم،

وهي المساحة التي أُقيم عليها بعد عام 1967، وإيجاد ترتيبات خاصة لليهود الذين يُقيمون فيه ضمن السيادة الفلسطينية، وإعادة بناء حي الشرف الذي هُدم من أجل إقامة الحي اليهودي بعد عام 1967، وإعادة من هُجروا منه إلى مخيم شعفاط إليه، ورفض مفهوم قدس الأقداس والحوض المقدس والسيادة الإسرائيلية على الحرم الشريف أو مشاركة «إسرائيل فيها»، وحصر حائط المبكى بـ 58 متراً من الـ 485 متر التي هي كامل مساحة الحائط الغربي (حائط البراق)، وذلك كما قررت لجنة البراق الملكية البريطانية عام 1929، حيث أعطت اليهود حق الصلاة في حائط المبكى فقط، مع منعهم من إقامة مرافق ثابتة في المكان، حيث اعتبرت الحائط الغربي كله بما فيه حائط المبكى ملكاً حصرياً للمسلمين. إضافة لذلك المطالبة بحق المسلمين والمسيحيين في زيارة الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة في طبريا والناصرة وسيدنا علي قرب ننايا وغيرها، أسوة بمنح اليهود حرية العبادة في حائط المبكى، ورفض أية حفريات إسرائيلية تحت الأقصى، وإبقاء المقبرة اليهودية في جبل الزيتون والجامعة العبرية في جبل المشارف ومستشفى هداسا المجاور لها تحت السيادة الفلسطينية، مع وضع ترتيبات انتقال وحرية اليهود من وإلى هذه الأماكن كما كان عليه الحال أثناء فترة الإدارة الأردنية من 1948 - 1967. على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، وتُزال منها كافة المستوطنات الاستعمارية التي أُقيمت بعد عام 1967، وإعادة أراضيها لفلسطينيينها الأصليين مع تعويضهم عن السنوات التي أقام اليهود عليها، مع إبقاء الحدود مفتوحة للتنقل بين القدس الشرقية والقدس الغربية لضمان حرية العبادة من جهة، وضمان وصول المقدسين إلى أملاكهم في القدس الغربية من جهةٍ أُخرى. ويكون من حق لاجئي القدس عام 1948، ونازحي العام 1967، وفاقدي هويتها ومبعديها العودة إليها. وسيكون أساسياً أن يتفق الطرفان على تفسير لقرار مجلس الأمن 242 على أنه يعني الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967، وليس من «أراضٍ محتلة»، بدون هكذا اتفاق ستبقى «إسرائيل» تُصر على ضم القدس الشرقية أو أجزاء منها إليها.



ليست أمريكا ولا أوروبا جاهزة لدعم الخيار الثاني بشكل كامل، ولكن تفعيل الخيار الأول هو الكفيل بتغيير المواقف، مما قد يتيح المجال للتحرر أو الانتقال إلى التحرر عبر المفاوضات على أسس جديدة (الخيار الثالث) يخلقها فعل الخيارين الأول والثاني. ولن يكون ممكناً قبول مفاوضات بإشراف أمريكي منفرد، أو في ظل تمسك الإدارة الأمريكية بقرارات إدارة ترامب المجحفة بحق القدس وفلسطين، ولن يكون ممكناً القبول بالعودة للتفاوض على كل شيء من جديد بدون الأخذ بعين الاعتبار النقاط التي تم الاتفاق عليها، والتي باتت ربما تتطلب مؤتمراً دولياً كامل الصلاحيات لتحديد خطة وميكانيزمات تنفيذها بدلاً من إعادة التفاوض عليها، وكذلك التوجه للتحكيم الدولي كما فعلت مصر في قضية طابا، بدلاً من الموقف الأمريكي - الأوروبي الذي يرهن كل شيء بتحقيق الاتفاق التفاوضي بين الطرفين، مما يعني رهن حق الاستقلال الفلسطيني بالفيتو الإسرائيلي عليه، ويؤدي بالتالي إلى استحالة تحقيق حل.

إلى حين تحقيق تلك الخيارات هنالك أمور انتقالية تتطلب التحقيق مثل: مشاركة المقدسيين في الانتخابات الفلسطينية في الأقصى وكنيسة القيامة، وكما تبين أعلاه فإن ذلك قد تم طرحه في أوسلو. وكذلك مشاركة نازحي القدس عام 1967 في الانتخابات الفلسطينية، وهو أمرٌ طُرح أيضاً في مفاوضات أوسلو كما يظهر أعلاه، وشمول بلدية القدس (أمانة القدس) في أيّ انتخابات بلدية فلسطينية، وضمّان حق المقدسيين بالمشاركة في الانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني، وإعادة نازحي القدس وكل الفلسطينيين المرحلين عام 1967، ومعالجة قضايا المبعدين وفاقدي الهويات والبدون، ووقف خضوع إقامة المقدسيين الفلسطينيين في مدينتهم لقانون الجوازات الإسرائيلي الصادر عام 1952، أي قبل 15 عاماً من احتلال «إسرائيل» لهم عام 1967، وإلغاء كل التقييدات والشروط المفروضة على حق إقامة المقدسيين في مدينتهم وكأنهم غرباء وطارئین فيها، حسب فحوى ذلك القانون الذي يعتبر الإسرائيليين على أنهم أصحاب البلاد الأصليين الذين عادوا لفلسطين والقدس بعد ألفي عام من الشتات في العالم، وإلغاء قوانين جمع الشمل الظالمة

التي تحرم المقدسيين من حق الإقامة في المدينة، وتغيير قوانين التنظيم والبناء المجحفة، ووقف هدم البيوت المبنية بدون ترخيص، وإلغاء الغرامات المفروضة عليها، وإعادة البيوت والأراضي المصادرة أو المباعه وفق وثائق مزورة أو مطعون فيها، وإعادة فتح بيت الشرق والمؤسسات الفلسطينية في القدس، ووقف وتجميد الاستيطان ووقف تنفيذ مخططات جديدة له في كل الأقداس الثلاث والترحيل في المدينة ومنها، ووقف اقتحامات الأقصى والحفريات في أسفله وتحت حارات سلوان وغيرها، وإلغاء الخطط لتقسيم الأقصى مكانياً وزمانياً، والالتزام بقرارات لجنة البراق عام 1929 بالنسبة للصلاة في حائط المبكى، ووقف عمليات تسمية الحارات المقدسية وأبواب القدس بأسماء عبرية، وكل عمليات تغيير المكان والأقليم والفضاء والمشهد، وإزالة التقسيمات لمناطق / ب و ج / ضمن / قدس / 2، وفتح القدس أمام المسلمين والمسيحيين الفلسطينيين للصلاة والتسوق والاستشفاء فيها بدون قيود. وكذلك منح المقدسيين حرية الحركة والسفر إلى كافة مناطق غزة والضفة، وإلغاء الإغلاق المحكم المفروض على القدس من جميع الجهات، والذي بدأ في آذار 1993 واستمر حتى اليوم، وتشغيل مطارها بإدارة فلسطينية للسفر منها وإليها نحو العالم.



المراجع

- بانوراما (المركز الفلسطيني لتعميم المعلومات البديلة) (1994). من الحكم الذاتي إلى الحكومة الذاتية: وفق التسوية عبر كامب ديفيد - القدس.
- أبو عرفه، خليل (شتاء، 2021). «حول المخطط الهيكلي الجزئي المقترح لمدينة القدس» ملاحظات أولية». مجلة المقدسية: العدد التاسع، ص. 39 - 47.
- بيلين، يوسي (1998). عملية السلام: أوصلو، وثيقة أبي مازن - بيلين، ووثيقة بيلين - ايتان. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.
- الجزيرة (2021 / 5 / 20). «طابا.. كيلو متر واحد أخذ مصر و«إسرائيل» للتحكيم الدولي». www.aljazeera.net
- حلبي، أسامة (2000). بلدية القدس العربية (الطبعة الثانية) - القدس: باسيا، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية.
- «رسالة الدعوة السوفيتية - الأمريكية إلى مؤتمر مدريد (18 / 10 / 1991)». www.paljourneys.org
- «رسالة وزير خارجية «إسرائيل» شمعون بيرس لوزير خارجية النرويج يوهان هولست». مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 12، عدد 48، خريف 2001.
- سالم، وليد (1 / 9 / 1984). «مقدمات أولية لدراسة مشاريع اللجنة المشتركة». القدس: مجلة العهد، ص. 6 - ص. 8.
- سالم، وليد (2010). «القدس: بين السياسات الإلحاقية الإسرائيلية والرد الفلسطيني المعاكس» - منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون القدس. القدس حاضر ومستقبل - القدس. ص. 109 - 139.
- سالم، وليد (شباط 2018). المواطنة والسلام الأهلي في القدس الشرقية. القدس: آكت للدراسات والوسائل البديلة لحل النزاعات.
- سالم، وليد (شتاء 2020). «القدس في «صفقة القرن»: تحليل وبدائل» - مجلة المقدسية، العدد الخامس، ص. 49 - ص. 59.
- سالم، وليد، ورداد، سامر (2021: قيد النشر). خطة استراتيجية مبنية على المجتمع المحلي لمحافظة القدس (المرحلة الأولى). القدس: جامعة القدس - معهد القدس للدراسات والأبحاث.

- سير، أوري (1998). المسيرة: حكاية أوسلو من الألف إلى الياء - عمان - دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية.
- الشعبي، عيسى (1979). الكيانية الفلسطينية: الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي، 1947 - - 1977 بيروت - مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية.
- عباس، محمود (2011). طريق أوسلو (الطبعة الثانية) - رام الله - دار بيلسان.
- عباس، محمود (2011)2001). المسيرة السياسية في الشرق الأوسط. الطبعة الثانية. رام الله - دار بيلسان.
- عريقات، صائب (كانون أول، 2009). تقرير خاص: الموقف السياسي على ضوء التطورات مع الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية واستمرار انقلاب حماس: التوصيات والخيارات (دراسة رقم 1) - رام الله - منظمة التحرير الفلسطينية، السلطة الوطنية الفلسطينية: دائرة شؤون المفاوضات.
- عريقات، صائب (أيلول 2013). لماذا الموافقة على استئناف مفاوضات الوضع النهائي؟ (دراسة رقم 14). رام الله - منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات.
- عريقات، صائب (أيلول 2013 - آذار 2014). كيف نتعامل مع الطروحات الأمريكية (دراسة رقم 15). رام الله - منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات.
- عريقات، صائب (آذار - تشرين أول 2014). اليوم التالي: ماذا بعد؟ (دراسة رقم 16). رام الله - منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات.
- غالي، بطرس، بطرس (1997). طريق مصر إلى القدس: قصة الصراع من أجل السلام في الشرق الأوسط - القاهرة - مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- غانم، هنية وأخرون (2018). «إسرائيل» والأبارتهايد. رام الله - مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.
- قريع، أحمد (2011). السلام المعلق (4): القدس أولاً، مداخلات في الصراع والتجربة التفاوضية حول المدينة المقدسة - بدون دار نشر.
- قريع، أحمد (تشرين ثاني 2008). المفاوضات متعددة الأطراف لعملية السلام، بدايات ملتبسة ونهايات مؤجلة - بيروت - مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- قريع، أحمد (شباط، 2006). الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خارطة الطريق (1: مفاوضات أوسلو 1993) - بيروت - مؤسسة الدراسات الفلسطينية.



- لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين.

www.elections.ps

- التفكجي، خليل (حزيران 2021). «مشروع الاستيطان في القدس 5800 لعام 2050». مجلة المجلس الوطني الفلسطيني، السنة السادسة والعشرون، عدد 65. ص. 29 - 31.

- القدس سيتي (8/6/2017). «خطط لبناء 67 ألف وحدة استيطانية في الضفة الغربية». www.alquds-city.com

- القواسمي، فراس (2021). المشاريع الاستيطانية الصهيونية في محافظة القدس - استنبول - مركز رؤيه.
- مبادرة جنيف (2010). ملخص مبادرة جنيف وملاحقها - رام الله.

- مركز القدس للإعلام والاتصال (1996). الاتفاقية الإسرائيلية - الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة واشنطن 28 أيلول 1995. و: وثيقة إعلان المبادئ (أوسلو) حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية واشنطن، 13 أيلول - 1993 القدس.

- منصور، كميل (ربيع 1993). «نظرة عامة إلى مفاوضات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية وتقويم لها» - مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 4، عدد 14. ص. 17.

- الموقع الإلكتروني للدكتور سري نسيبة. www.sarinusseibeh.com

- «ورقة غير رسمية بشأن القدس» (حزيران 2010). عريقات، صائب (تشرين ثاني 2010 - نيسان 2011). الوضع السياسي على ضوء استمرار وقف المفاوضات ونجاح الخيارات الفلسطينية. (دراسة رقم 5 و 6) - رام الله - منظمة التحرير الفلسطينية، السلطة الوطنية الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات، ملحق رقم 1.

- نتنياهو، بنيامين (1995). مكان تحت الشمس - عمان - دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية.

English Resources

- Emek, Shaveh (2020). «The Santification of the Antiquity Sites in the Jerusalem Section of the Peace for Prosperity Plan». www.emekshaveh.org

- www.ir.Amim.org.II

- Los Angeles Times (9 / 8 / 1993). «Palestinian Negotiators Quit, Protest PLO Plan». www.latimes.com

- «Jerusalem 2050 plan». www.jerusalem5800.com
- Two States, One Homeland. www.alandforall.org
- Ravid, Barak. «Point of Departure?» (July, 2014). In Haaretz Special Magazine for the Conference on Peace.
- «Road Map for Peace in the Middle East: Israeli /Palestinian Reciprocal Actions» (July,16,2003).
[http: //2001 – 2009.state.gov](http://2001-2009.state.gov)
- The White House (281 // 2020). «Peace for Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and the Israeli Peoples». www.whitehouse.gov
- Times of Israel (222017 /3 /). «Dramatic Ruling Paving Way for Thousands of Jerusalemites to Regain Residency Rights».